وأما الفارسي فادعى أن المسألة جائزة صحيحة، ولا يقدر ضمير، ولا تكون الواو جامعة.. قيل له: وكيف ذلك؟

زعم أن العطف في الحالين على الكبرى، وأنت في لحظ أيهما شئت بالخيار ولا يلزم أن يكون العطف على الصغرى أن لحظت قبل العطف على الكبرى وشاكل بين هذه الجملة والجملة الصغرى.. هذا أحسن ما يلتمس لسيبويه في الموضع..

ثم يوضح الصغار الاضمار في الاشتغال، وذلك قول سيبويه: ولو قلت مررت بعبد الله وزيداً، كان عربياً، ويسأل الصفار؟ كيف هذا؟ ويجيب: يريد أن يستدل على حسن الاضمار من غير اللفظ في باب الاشتغال، قال: فإذا قال مررت بعبد الله وزيداً، فهو قد اضمر من غير اللفظ إلا أنك قد تجشمت فيه ترك الاتباع وحسن مشاكلة الألفاظ مع استواء المعنيين.

أما باب ـ ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل ـ فهو باب الاستفهام، ويقدم له الصفار شارحاً اضرب الحروف، فيبين أن أقسامها خمسة، ثم يرجع إلى لفظ سيبويه، ونلاحظ أن الصفار يسهو عن شرح فقرة كاملة من هذا الباب، وتبدأ من قول سيبويه: فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً قد وسوف، وتنتهي بقوله: كما فعلوا ذلك في مواضع سنراها إن شاء الله.

ثم أوضح أن مذهبه ـ تبعاً لمذهب أهل البصرة ـ عدم جواز وقوع المبتدأ بعد هلا خلافا للكوفيين الذين أجازوا أن تليها الجملة الاسمية، واستدلوا بقوله:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليَّ فهلا نفس ليلى شفيعها[1]

---

(1) حروف التحضيض هلا وإلا ولولا ولوما لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظاً أو تقديراً، ومعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل.

شرح الكافية 2/387